

وحكم في سنن ط وخالف في الاديان الام واستطاع الاحوال في الاديان فطما على كل حال رجع  
 وحكم ايده الذي هو ان الام الابن شيخ خان الالام عاقبة من الخلاق في الارض بالتفكير على كل الاديان والادب  
 ستاناس مع قول العصفري واعلم ان الام في ذكر من احكام في ذوي الارحام ثلث احكام الاول  
 قوله ولا يرثون الا بعد عدم العصبية مطلقا وقولنا سوا كما يت العصبية في النسب  
 او من السبب وذوي السبب يعين من النسب والوريث الحكم الذي قوله وهو ان الذكر  
 والابن يترثان على ذواتهم في درجة واحدة كما لو اد البنت اذا كان ذكورا ذكورا فانها تراث  
 سوا سببها الا في الام ولد ولد الاخت وما هو امرها في الاحوال وانما كان اذا  
 اجتمعوا وكانوا لا اب وام معا وكان فان لا يفضل الذكر على الانثى عندنا وادوية في  
 وخمسة جميع اهل العراق والمصر وسليمان والمهدى واحمد بن محمد بن ابي الفضل الكرخي الا اني الابن  
 ادنى الا في الام وزاد الناصر اشترى من ادنى بالام والجزان فلا يفضل غير ادنى في بعض السان  
 قوله وهم يرثون ما ورثته افسان بهم بمعنى يرثون من يرث نسبة ويتصان قطار في  
 من يوجب نسبة ويعصب بنسبه مثله بنت بنت وخاله وبنت اخذ الام وام وقول  
 اخذ الام في بنت الابن المصنف والباقي بنت الاخت لان وام لانها من يدى بالمشخصه وبقوله  
 الاخت لان بنت سبب في فضلها في جميع من الارض والاشيا طوار في جميع القصاص احكام في ذوي  
 الارحام انهم لا يرثون في الارحام نقصا في نسبها في الارحام لا يرثون في الارحام كما في المصنف في  
 زوج من زوجة كسنان والباقي كما في الموت في ذلك امره كترثت زوجها وبنت اخذ الام وامها وبنت  
 اخذ الام والباقي اخرين لام وخالفها فانما في بعض من الارحام من اشترى غير موقوف ومسلّم فيما بينهم  
 سته ونقول في السبعة ونصف مسلّم في مسألة الزوج وكلت الزوجية غيرهما يعطى الزوج نصفها  
 سبعة ونقص الباقي فيهم فليبتا لا في الام وام ثلثه سبب الباقي وهو مع المال ونصف سبعة ولا يثبت  
 الاثنان لام سببا الباقي وهو سبب المال ونحو السبع الباقي وهو سبب المال وبنت اخذ الام سبب  
 الاثنان في وهو سبب المال في ذلك امره كترثت زوجها وبنت اخذ الام وامها وبنت  
 الزوجية من اربعة غير موقوف ونقص مسلّم وهي سبب اهل العول في مسألة الزوجية ثلثها في عشرين  
 سببها فيعطى الزوجية الربع سبعة والباقي واحد وعشرين ثلث الاخت له في وام ثلثها في الباقي  
 تسعة وفي سبب المال ربع سبعة ولا يثبت الا في الام في وهو ثلثها في وهو سبب المال في نصف  
 تسعة لكل واحد منها ثلثه الرابع سبب المال في بنت الاخت له في سبب الباقي وهو ثلثه الرابع سبب المال  
 وكله كما في قوله فصل في حكم انهم اكلوا اهل انفسهم في النكاح العول في غير صلواتي الرحم  
 الزوجية في بعض نصيبها بالمولود وسببها الكلام عليه في حكم النكاح فصل في حكم انهم من سبب  
 في كل الزوجين وكان فيهم من يدى في بعضه فقد قيل في ثلثه في قوله الاول فلا يصلح الذي هو جواز في  
 العقد وهو قول اهل العراق ومثله واخذها ذكورا في غير من وقف المال بسببها على يد  
 عدم النكاح والاهتمام في دفع النكاح الزوجية نصيبه غير محرم ومن خرج فرضه ونقص الباقي  
 هذه المسئلة في ذوي الارحام بعد نصيبها في بعض مقتضاها من موافقة وهذا في بعض مقتضى  
 احد الزوجين عدلية كماله وانما كما في ثلث الزوجية في ذوي الارحام ثلثها في سببها  
 العول الباقي قول كثير من اهل البيت عليهم السلام وحقا في النكاح ورحمة في الوسط

محمود بن

محمدين في سنن ط وخالف في الاديان الام واستطاع الاحوال في الاديان فطما على كل حال رجع  
 وحكم ايده الذي هو ان الام الابن شيخ خان الالام عاقبة من الخلاق في الارض بالتفكير على كل الاديان والادب  
 ستاناس مع قول العصفري واعلم ان الام في ذكر من احكام في ذوي الارحام ثلث احكام الاول  
 قوله ولا يرثون الا بعد عدم العصبية مطلقا وقولنا سوا كما يت العصبية في النسب  
 او من السبب وذوي السبب يعين من النسب والوريث الحكم الذي قوله وهو ان الذكر  
 والابن يترثان على ذواتهم في درجة واحدة كما لو اد البنت اذا كان ذكورا ذكورا فانها تراث  
 سوا سببها الا في الام ولد ولد الاخت وما هو امرها في الاحوال وانما كان اذا  
 اجتمعوا وكانوا لا اب وام معا وكان فان لا يفضل الذكر على الانثى عندنا وادوية في  
 وخمسة جميع اهل العراق والمصر وسليمان والمهدى واحمد بن محمد بن ابي الفضل الكرخي الا اني الابن  
 ادنى الا في الام وزاد الناصر اشترى من ادنى بالام والجزان فلا يفضل غير ادنى في بعض السان  
 قوله وهم يرثون ما ورثته افسان بهم بمعنى يرثون من يرث نسبة ويتصان قطار في  
 من يوجب نسبة ويعصب بنسبه مثله بنت بنت وخاله وبنت اخذ الام وام وقول  
 اخذ الام في بنت الابن المصنف والباقي بنت الاخت لان وام لانها من يدى بالمشخصه وبقوله  
 الاخت لان بنت سبب في فضلها في جميع من الارض والاشيا طوار في جميع القصاص احكام في ذوي  
 الارحام انهم لا يرثون في الارحام نقصا في نسبها في الارحام لا يرثون في الارحام كما في المصنف في  
 زوج من زوجة كسنان والباقي كما في الموت في ذلك امره كترثت زوجها وبنت اخذ الام وامها وبنت  
 اخذ الام والباقي اخرين لام وخالفها فانما في بعض من الارحام من اشترى غير موقوف ومسلّم فيما بينهم  
 سته ونقول في السبعة ونصف مسلّم في مسألة الزوج وكلت الزوجية غيرهما يعطى الزوج نصفها  
 سبعة ونقص الباقي فيهم فليبتا لا في الام وام ثلثه سبب الباقي وهو مع المال ونصف سبعة ولا يثبت  
 الاثنان لام سببا الباقي وهو سبب المال ونحو السبع الباقي وهو سبب المال وبنت اخذ الام سبب  
 الاثنان في وهو سبب المال في ذلك امره كترثت زوجها وبنت اخذ الام وامها وبنت  
 الزوجية من اربعة غير موقوف ونقص مسلّم وهي سبب اهل العول في مسألة الزوجية ثلثها في عشرين  
 سببها فيعطى الزوجية الربع سبعة والباقي واحد وعشرين ثلث الاخت له في وام ثلثها في الباقي  
 تسعة وفي سبب المال ربع سبعة ولا يثبت الا في الام في وهو ثلثها في وهو سبب المال في نصف  
 تسعة لكل واحد منها ثلثه الرابع سبب المال في بنت الاخت له في سبب الباقي وهو ثلثه الرابع سبب المال  
 وكله كما في قوله فصل في حكم انهم اكلوا اهل انفسهم في النكاح العول في غير صلواتي الرحم  
 الزوجية في بعض نصيبها بالمولود وسببها الكلام عليه في حكم النكاح فصل في حكم انهم من سبب  
 في كل الزوجين وكان فيهم من يدى في بعضه فقد قيل في ثلثه في قوله الاول فلا يصلح الذي هو جواز في  
 العقد وهو قول اهل العراق ومثله واخذها ذكورا في غير من وقف المال بسببها على يد  
 عدم النكاح والاهتمام في دفع النكاح الزوجية نصيبه غير محرم ومن خرج فرضه ونقص الباقي  
 هذه المسئلة في ذوي الارحام بعد نصيبها في بعض مقتضاها من موافقة وهذا في بعض مقتضى  
 احد الزوجين عدلية كماله وانما كما في ثلث الزوجية في ذوي الارحام ثلثها في سببها  
 العول الباقي قول كثير من اهل البيت عليهم السلام وحقا في النكاح ورحمة في الوسط

محمدين في سنن ط وخالف في الاديان الام واستطاع الاحوال في الاديان فطما على كل حال رجع  
 وحكم ايده الذي هو ان الام الابن شيخ خان الالام عاقبة من الخلاق في الارض بالتفكير على كل الاديان والادب  
 ستاناس مع قول العصفري واعلم ان الام في ذكر من احكام في ذوي الارحام ثلث احكام الاول  
 قوله ولا يرثون الا بعد عدم العصبية مطلقا وقولنا سوا كما يت العصبية في النسب  
 او من السبب وذوي السبب يعين من النسب والوريث الحكم الذي قوله وهو ان الذكر  
 والابن يترثان على ذواتهم في درجة واحدة كما لو اد البنت اذا كان ذكورا ذكورا فانها تراث  
 سوا سببها الا في الام ولد ولد الاخت وما هو امرها في الاحوال وانما كان اذا  
 اجتمعوا وكانوا لا اب وام معا وكان فان لا يفضل الذكر على الانثى عندنا وادوية في  
 وخمسة جميع اهل العراق والمصر وسليمان والمهدى واحمد بن محمد بن ابي الفضل الكرخي الا اني الابن  
 ادنى الا في الام وزاد الناصر اشترى من ادنى بالام والجزان فلا يفضل غير ادنى في بعض السان  
 قوله وهم يرثون ما ورثته افسان بهم بمعنى يرثون من يرث نسبة ويتصان قطار في  
 من يوجب نسبة ويعصب بنسبه مثله بنت بنت وخاله وبنت اخذ الام وام وقول  
 اخذ الام في بنت الابن المصنف والباقي بنت الاخت لان وام لانها من يدى بالمشخصه وبقوله  
 الاخت لان بنت سبب في فضلها في جميع من الارض والاشيا طوار في جميع القصاص احكام في ذوي  
 الارحام انهم لا يرثون في الارحام نقصا في نسبها في الارحام لا يرثون في الارحام كما في المصنف في  
 زوج من زوجة كسنان والباقي كما في الموت في ذلك امره كترثت زوجها وبنت اخذ الام وامها وبنت  
 اخذ الام والباقي اخرين لام وخالفها فانما في بعض من الارحام من اشترى غير موقوف ومسلّم فيما بينهم  
 سته ونقول في السبعة ونصف مسلّم في مسألة الزوج وكلت الزوجية غيرهما يعطى الزوج نصفها  
 سبعة ونقص الباقي فيهم فليبتا لا في الام وام ثلثه سبب الباقي وهو مع المال ونصف سبعة ولا يثبت  
 الاثنان لام سببا الباقي وهو سبب المال ونحو السبع الباقي وهو سبب المال وبنت اخذ الام سبب  
 الاثنان في وهو سبب المال في ذلك امره كترثت زوجها وبنت اخذ الام وامها وبنت  
 الزوجية من اربعة غير موقوف ونقص مسلّم وهي سبب اهل العول في مسألة الزوجية ثلثها في عشرين  
 سببها فيعطى الزوجية الربع سبعة والباقي واحد وعشرين ثلث الاخت له في وام ثلثها في الباقي  
 تسعة وفي سبب المال ربع سبعة ولا يثبت الا في الام في وهو ثلثها في وهو سبب المال في نصف  
 تسعة لكل واحد منها ثلثه الرابع سبب المال في بنت الاخت له في سبب الباقي وهو ثلثه الرابع سبب المال  
 وكله كما في قوله فصل في حكم انهم اكلوا اهل انفسهم في النكاح العول في غير صلواتي الرحم  
 الزوجية في بعض نصيبها بالمولود وسببها الكلام عليه في حكم النكاح فصل في حكم انهم من سبب  
 في كل الزوجين وكان فيهم من يدى في بعضه فقد قيل في ثلثه في قوله الاول فلا يصلح الذي هو جواز في  
 العقد وهو قول اهل العراق ومثله واخذها ذكورا في غير من وقف المال بسببها على يد  
 عدم النكاح والاهتمام في دفع النكاح الزوجية نصيبه غير محرم ومن خرج فرضه ونقص الباقي  
 هذه المسئلة في ذوي الارحام بعد نصيبها في بعض مقتضاها من موافقة وهذا في بعض مقتضى  
 احد الزوجين عدلية كماله وانما كما في ثلث الزوجية في ذوي الارحام ثلثها في سببها  
 العول الباقي قول كثير من اهل البيت عليهم السلام وحقا في النكاح ورحمة في الوسط